



صندوق ضمان القروض الصغيرة والمتوسطة يحضر لرفع رأسماله

2000 مشروع بقيمة 53 مليار دج منذ 2004

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة « » تحسنا في نشاطاته خلال السداسي الأول من السنة الجارية بنسبة 20 بالمائة، حيث قدم ضمانات لـ 153 مشروعا يعد بخلق حوالي 3000 منصب عمل. وهو ما اعتبره المدير العام للصندوق عبد الرؤوف خالف «قفزة نوعية» 2016 التي أحصت تقديم 235 4000 منصب شغل. لكن تبقى هذه الأرقام بعيدة عن التطلعات، لذا يعد المدير الجديد للصندوق بالنزول إلى الميدان ولقاء ممثلي الباترونا في حملة إعلامية جوارية تستهدف التعريف بمنتجات الصندوق والمزايا التي يقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

159 تحصلت عليه (+22) . وارتفع رقم الأعمال هو الآخر بـ 29 (2016) من بينها 153 (+12)

وحسب المدير العام للفرار، فإن أغلب المشاريع المتحصلة على الضمان تتعلق بتوسعة المشاريع وليس الإنشاء، وذلك راجع إلى الوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد حاليا، والذي دفع بالعديد من المؤسسات للتحويل من الاستيراد إلى الانتاج.

ويعتزم الصندوق القيام بحملة إعلامية للتعريف بخدماته ومنتجاته لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعيا منه بأن الأرقام الحالية لا تعكس قدرات الصندوق ولا احتياجات الاقتصاد الوطني، خاصة وأن مخطط الحكومة الجديد يركز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدل المشاريع الكبرى، لأنها أكثر خلقا لمناصب العمل.

ورغم العدد البسيط للشركات التي استفادت من خدمات الصندوق، فإن مديره يعتز بكون الهدف المتوخى تم إجزاه، موضحا بأنه منذ 2004 - تاريخ إنشاء الصندوق - وإلى غاية جوان 2017، تمكنت المشاريع التي استفادت من الضمانات - عددها 1937 - 62 ألف منصب عمل مقابل الحصول على ضمانات بقيمة 53 مليار دينار.

ولن يتم الاكتفاء بحملة إعلامية للتعريف بالصندوق، كما قال السيد خالف الذي نزل أمس ضيفا على منتدى جريدة «المجاهد»، إذ سيتم العمل باتجاه تخفيف الأعباء البيروقراطية على المستثمرين وزبائن الصندوق، والذي بدأ بتقليص آجال ستوفية لكل الشروط من 26 يوما في 2016 14 يوما في 2017.

كما سيتم وضع نظام إعلامي خاص بالصندوق يمكن من إرسال ملفات طلب التعويض على القروض على شبكة الأنترنت مباشرة على الموقع الإلكتروني للفرار، من أجل تخفيف العبء على المستثمرين في الولايات البعيدة، لاسيما ليس متواجدا في كل أرجاء الوطن.

كما تستعد هيئة الضمان لتكثيف نظامها الداخلي مع متطلبات القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر مؤخرا، حيث تشير المادة 21 منه إلى إنشاء صناديق ضمان القروض وصناديق الاطلاق لدى الوزارة المكلفة بسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ضمان القروض وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة، وتحدد كفاءات تطبيق هذه المدة عن طريق التنظيم.

في هذا الصدد، كشف السيد خالف عن تحضير ملف سيودع لاحقا على مستوى وزارة الصناعة والمناجم بهدف رفع اليا 1.3 مليار دج، إضافة إلى 15 مليون أورو في إطار برنامج «ميذا»

وحسب المتحدث، فإنه تم لحد الآن استهلاك 75 بالمائة من الأموال العمومية الممنوحة للصندوق، ولكن ستنتم المطالبة برفع رأسمال الصندوق للاستجابة للطلبات المتزايدة، لاسيما وأن هناك توجه جديد لمرافقة خاصة للمؤسسات المصدرة، بتمكينها من الاستفادة بأقصى قيمة من الضامن والمقدرة بـ80 بالمائة من قيمة القرض البنكي.

من جانب آخر، فإن قيمة التعويضات منذ نشأة الصندوق بلغت 250 مليون دج أي أقل من 10 بالمائة، وهو رقم اعتبره المسؤول ضعيفا م 25 بالمائة، معتبرا أن مسألة إفلاس وعدم قدرة مؤسسات على تسديد الضمان موجودة في كل البلدان لكنها تبقى ضعيفة ببلادنا.

وحسب الحصيلة التفصيلية المقدمة أمس، حول ملفات الضمان من أبريل 2004 2017، يظهر أن قطاع 60 بالمائة من الضمانات الممنوحة بقيمة تتجاوز 32 مليار دج لـ970 مشروعا، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 21 بالمائة ومبلغ يقارب 11 مليار دج - وهو القطاع الذي يعرف صعوبات في التسديد حاليا - ثم يأتي قطاع الخدمات بنسبة 18 بالمائة من قيمة الضمانات وأخيرا الفلاحة والصيد البحري بنسبة 2

ويوجد العدد الأكبر من المشاريع التي استفادت من ضمان الصندوق بوسط البلاد بنسبة 48 المشاريع، ثم الشرق بـ27 19 6

للإشارة، فإن الصندوق وقع اتفاقات مع عدد من الوزارات لتشجيع الحصول على خدماته لاسيما مع وزارتي الصيد البحري والسياحة، كما وضع اتفاقيات مع 17 بنكا، آخرها كانت مع بنك السلام التي تمكن من تقديم منتجات للفئات التي لاتحب التعامل بالقرروض الكلاسيكية، إضافة إلى اتفاقية مع شركة للإيجار المالي.

1937 مؤسسة منذ إنشائه



أكد المدير العام لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبد الرؤوف خالف، أن ألف و937 استفادت من مرافقة مالية منذ إنشائه في 2004 كضمان للحصول على قروض من البنوك، مشيراً إلى أن الصندوق استحدث أزيد من 62

13

أوضح خالف أن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قام بمرافقة 153 من السنة الجاري 2017 125 مؤسسة خلال نفس الفترة من السنة الماضية 2016 21 الأمر الذي اعتبره المدير العام لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأمر الإيجابي، مرجعا هذا الارتفاع في عدد المؤسسات إلى قرار الحكومة القاضي بتخفيض فاتورة الاستيراد، مما شجع المستوردين على الاستثمار في ميدان الإنتاج.

أعلن ذات المتحدث، عن هدف الصندوق في مرافقة 300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة قبل نهاية 2017، ليؤكد أن ألف و937 مؤسسة تمت مرافقتها من طرف الصندوق منذ 13 سنة، واستحدث الصندوق - حسب مديره العام - خلال السد 2016 لأزيد من الفين منصب شغل، فيما بلغ عدد مناصب الشغل المستحدث في السداسي الأول من 2017 أزيد 3 آلاف منصب في جميع ولايات الوطن، وأضاف خالف أن ذات الصندوق استطاع استحداث 62 مباشر منذ إنشائه. وفي سياق ذي صلة، أشار خالف إلى أن الصندوق قام بالتوقيع على 17 اتفاقية مع البنوك العمومية والخاصة لتسهيل عملية حصول المستثمر على قروضها، كما تم عقد اتفاقية مع وزارة السياحة، كونه قطاع يحظى بأولوية الحكومة في إطار سعيها إلى تقوية الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية للمحروقات، وعقد آخر وزارة الصيد البحري. أفاد ذات المسؤول، أن قيمة الاستثمارات التي ساهم الصندوق فيهما منذ نشأته في 2004 إلى الوقت الراهن قد بلغت 165 مليار دينار جزائري. بخصوص المؤسسات التي أعلنت عن إفلاسها، أكد خالف أن عددها يبقى ضئيلا جدا، بما أن عالم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توجد فيه 25 بالمائة نسبة المؤسسات المفلسة، في حين أن المؤسسات المفلسة ممن اعتمدت على صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تتجاوز 10 بعض المؤسسات مؤخرا في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد على حد قوله.

لضمان الذي يقدمه الصندوق للمؤسسات المالية التي تمول المشاريع، أشار خالف إلى أن الهيئة تعتمد على جهازين لضمان المشاريع، الأول يخص صندوق ضمان القروض، والثاني خاص ببرنامج الاتحاد الأوروبي ميديا، حيث يقدم البرنامج الأول قيمة مالية للضمان تتراوح بين 10 80 بالمائة من قيمة القرض البنكي، شريطة أن لا تتجاوز قيمة الضمان 10 ملايين سنتيم، أما البرنامج الثاني الخاص بالاتحاد الأوروبي ميديا فيقدم ضمانا لا يتجاوز 60 بالمائة من قيمة التمويل، والهدف من هذه الأجهزة هو توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن كل اقتصاديات

الدول الأوروبية تقوم على مثل هذا النوع من المؤسسات التي قد تتجاوز في العديد البلدان 3 ملايين مؤسسة صغيرة ومتوسطة، نظرا لأهميتها في دفع عجلة النمو وخلق مناصب الشغل.

من جانب آخر، يهدف الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض متوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، وتمثل طبيعة الاستثمارات التي يغطيها صندوق ضمان القروض في إنشاء مؤسسات جديدة، تجديد أجهزة الإنتاج، توسعة المؤسسات الموجودة أخذ المساهم .

: 70 أفلست رافقها صندوق ضمان القروض « _____ »

فيما قدرت التعويضات المقدمة بـ 10

: 70 مؤسسة أفلست رافقها صندوق ضمان القروض



أقر المدير العام لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبد الرؤوف خالف أن التعويضات التي قدمها الصندوق لحد الآن بعيدة عن ما قدم من التزامات منذ بداية نشأة هذا الأخير، موضحاً أنها تمثل نسبة تفوق 50 60 العدد الذي اعتبره بغير الكبير.

أكد خالف، خلال ندوة صحفية بمنتهى المجاهد منذ بداية إنشاء الصندوق إلى حد اليوم أن قيمة التعويضات التي قدمها هذا الأخير تقدر بـ 10 بالمائة ما يعتبر النتيجة بعيدة عن الالتزامات المقدمة بداية نشأته أمام المعدل العالمي المقدر بـ 25

وفيما يخص قيمة أخذ المساهمات من طرف المؤسسات قال إنها منعدمة ولا يوجد أي تجربة تقديم طلب .
الرؤوف خالف الوضعية الإجمالية لملفات الضمان من أفريل 2004 إلى غاية جوان 2017، حيث شمل عدد المشاريع الممنوحة بمبلغها الإجمالي والقروض المطلوبة، إضافة إلى متوسط معدلي التمويل المطلوب والضمانات الممنوحة، هذه الأخيرة التي قدرت بـ 60 .
61788

وفيما يخص الملفات المستقبلية حددها عبد الرؤوف خالف بـ 159 2017، حيث ذكر أن تطور نشاط صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسيين الأوليين من سنتي 2016 2017، أكد أنه كان هناك نتائج إيجابية، بحيث أن تطور النشاط من حيث عدد الملفات المستقبلية قدر بـ 21 22 بالمائة. في حين كشف أن نسبة الاستثمارات والتغطية متباينة حسب التوزيع الجغرافي

للمناطق والولايات بحيث بلغت أكبر نسبة بالوسط قدرت بـ 44 29 15 12

وأشار ضيف المنتدى إلى النجاحات التي حققها المشروع من خلال الاستدلال بنماذج من المؤسسات التي تمكنت من إرجاع القروض وانتقلت إلى مرحلة التوسيع.